الأمم المتحدة

A/75/PV.17*

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٧

الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

االبند ١٣٢ من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام (A/75/276)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٧٥/٥٠٧ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أعرض الآن البيان المسجل مسبقا للقاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

(انظر A/75/568) السيد روتُون (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على بيانه اليوم وعلى تقديم تقريرها السنوي (A/75/276). يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن كندا وأستراليا وبلدي نيوزيلندا (مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا).

تود كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن تغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمها المستمر للعمل الهام الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن العمل الجاري للآلية يكفل استمرار إرث المحكمتين المخصصتين والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وقد قامت المحكمتان والآلية بدور فعال في فقه القانون الجنائي الدولي وممارساته، وفي إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تشغل المجتمع الدولي. لقد أضافت معًا اتساعًا وعمقًا إلى فقه القانون الجنائي الدولي وحققت العدالة في قضايا تنطوي على بعض أفظع الجرائم في التاريخ الحديث. هذا مثال ملموس على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يستخدم المؤسسات القائمة على القواعد لتحقيق المساءلة عن الجرائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ نيسان/ابريل ٢٠٢١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الدولية الخطيرة المرتكبة في حالات الصراع المعقدة. تضطلع الآلية بهذا العمل الهام وتواصل أداء هذه الولاية البالغة الأهمية.

نغتنم هذه الفرصة للتنويه بعمل الآلية وتقدير استمرارها في المضي قدما حتى وسط الجائحة الحالية لمرض فيروس كورونا. لقد أثرت هذه الأزمة الصحية العالمية على العديد من جوانب عمليات الآلية. نحيط علما بأن الآلية كانت في طريقها للانتهاء من القضايا الجارية بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، باستثناء أية طعون جديدة في الأحكام. ومع ذلك تأثرت تلك الجداول الزمنية المتوقعة والجديرة بالثناء نظرا لحظر السفر وترتيبات العمل عن بعد وغيرها من التدابير. ونشيد بحقيقة أن الآلية كانت سريعة في التكيف مع هذا الواقع الجديد. ولقد اتخذت خطوات لحماية صحة وسلامة الموظفين والأفراد من غير الموظفين وواصلت المضي قدما في ولايتها.

إننا نظل مؤيدين بقوة لآليات العدالة الجنائية الدولية ونعتقد أن الآلية والمحاكم الدولية الأخرى هي أحجار زاوية بالغة الأهمية للنظام الدولي القائم على القواعد. ونعيد تأكيد أهمية تقديم الدعم للآلية. إن تحقيق العدل هو مسار والتزام مستمران؛ ومن المهم دعم مثل هذه الآليات والهيئات الدولية في مواصلة تنفيذ ولاياتها وإتمامها كما كان عليه الحال في بداية إنشائها. وتعتقد كندا وأستراليا ونيوزيلندا أنه من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الآلية من أجل إنفاذ ودعم تأثيراتها الدائمة والإيجابية على المجتمعات المتضررة والضحايا.

وتود مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن تشيد بالإنجازات التي حققتها الآلية هذا العام فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والاستئناف الجارية؛ والانتهاء من المسائل القضائية الأخرى؛ والقيام بأنشطة أخرى مثل تعقب الهاربين المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتنفيذ الأحكام، وحماية الشهود والضحايا، ومساعدة السلطات القضائية الوطنية.

نلاحظ تأكيد وفاة أوغستين بيزيمانا ونود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا في فرنسا، والذي وصفته الآلية بأنه تقدم كبير، مما يعني أنه تم الآن حصر اثنين من الهاربين الثلاثة الرئيسيين المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولقد أمكن القبض على السيد كابوغا بعد قرابة ٢٣ عامًا من خلال جهود إنفاذ القانون الدولي والتعاون القضائي، ليس في فرنسا فحسب ولكن أيضًا في ألمانيا وبلجيكا ورواندا وسويسرا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا والولايات المتحدة وغيرها. ويؤكد هذا الإنجاز أهمية التعاون في السماح لجميع المحاكم والهيئات القضائية الدولية بالقيام بعملها في مكافحة الإفلات من العقاب.

إن استمرار الآلية في العمل إلى هذا الحد حتى في مواجهة الصعوبات والقيود الكبيرة التي يفرضها الوباء الحالي هو أمر يعود الفضل فيه إلى الآلية وموظفيها، فنحن نشيد بالآلية على أدائها هذا. إن هذه الإجراءات تشكل خطوة هامة نحو إنجاز ولاية الآلية. ونحن نقدر العمل الذي قامت به الآلية لدعم السلطات القضائية الوطنية ونقر بالحاجة إلى الموظفين والموارد الضرورية على السواء من أجل تلبية طلبات المساعدة. تحث كندا وأستراليا ونيوزيلندا الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لهذه الجهود.

وتجدد كندا وأستراليا ونيوزيلندا تعهدها بدعم الآلية. سنواصل تقديم التزامنا الكامل تجاه الآلية من أجل التنفيذ العملي لالتزامنا الثابت والراسخ بالعدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة بوبان (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية

تحيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

نود أن نشكر الرئيس كارمل أغيوس على التقرير السنوي الثامن (A/75/276) للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ونهنئه على إعادة تعيينه رئيساً للآلية. كما نهنئ مكتب المدعي العام على النجاح في حصر اثنين من الهاربين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. إن اعتقال السيد كابوغا ونقله الوشيك يبعث برسالة واضحة وقوية مفادها أن أولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم لا يمكنهم الإفلات من العدالة وأنه لا يوجد إفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. هذه هي شهادة على أن المجتمع الدولي مصمم على تقديم مرتكبي هذه الجرائم المروعة إلى العدالة.

ونود في هذا الصدد الإعراب عن امتناننا لجميع الدول التي تعاونت مع الآلية لتحقيق هذه النتيجة الرائعة. مرة أخرى تبرهن هذه النتائج الناجحة على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء ومكتب المدعي العام في تحديد أماكن الهاربين والقبض عليهم. ونأسف بشدة لعدم وجود مثل هذا التعاون من جانب بعض الدول الأعضاء. ونشدد على أن هذا التعاون هو التزام قانوني.

إننا ممتنون للقيادة المتميزة للرئيس طوال هذه الفترة شديدة الصعوبة، والتي شابتها جائحة مرض فيروس كورونا. لقد أعجبتنا قدرة الآلية على الاستمرار في العمل بالرغم من القيود المفروضة أثناء فترة الوباء وأعجبتنا قدرتها على مواصلة تنفيذ ولايتها، مع الحفاظ على صحة وسلامة موظفيها والمتواجدين في مرافق الاحتجاز. إننا نرحب بتمديد مجلس الأمن لولايتها في حزيران/يونيه الماضي بقرار مجلس الأمن ٢٥٢٩ (٢٠٢٠).

نحن ندرك أن الوباء تسبب في تأخير لا مفر منه في الجدول الزمني المقدر ونشيد بتنفيذ الإجراءات التي وضعها القضاة لمحاولة تقليل مثل هذه التأخيرات. ونتابع باهتمام التقدم المحرز في جميع القضايا الجارية. ومن المهم أن يتم الانتهاء منها بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢١، كما هو متوقع. إننا نرحب بالتزام الآلية بتحقيق ذلك.

نود أن نشيد بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للآلية. يتضمن التوجيه الإجرائي بشأن توفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود مقاربات مهمة مراعية وملائمة للفوارق والمساواة بين الجنسين. نحن نرحب كثيرا بهذا التطور. كما يسعدنا على وجه الخصوص أن نرى خطوات أخرى يتم اتخاذها لتعزيز الشفافية وتوضيح المسائل الإجرائية ذات الصلة.

يذكرنا الاحتفال في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا والاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا بالفظائع المرتكبة، وهما يؤكدان على الدور الحاسم للآلية في تحقيق العدالة للضحايا والناجين من تلك الأحداث المأساوية. لقد وُلدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – اللتان سبقتا الآلية – من رحم الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بمنع تكرار مثل هذه الجرائم الفظيعة. لقد كانتا منارة للمساءلة الجنائية الدولية وعاملين رئيسيين في مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم. هذا هو الإرث الذي تحمله الآلية.

إن سيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين هما لب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر دعمنا الثابت للعدالة الجنائية الدولية بشكل عام وللآلية بشكل خاص.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أعرب عبر شبكة الإنترنت عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس أغيوس، والتي استمعنا إليها في وقت سابق. نحن ممتنون للغاية في الولايات

المتحدة لعمله الدؤوب وممتنون لجميع القضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي، وكذلك في المكاتب الميدانية في كيغالي وسراييفو، لالتزامهم بالسعي لتحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وأقدر للرئيس إشارته إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاقات دايتون للسلام. هذا هو الوقت المناسب للتفكير في هذه الاتفاقات، فيجب ألا ننسى أبدًا الالتزامات التي تم التعهد بها في دايتون فيما يتعلق بالعدالة. يجب أن نكفل قدرة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على إكمال عملها الحيوي المتمثل في تحقيق العدالة والمساءلة للناجين.

وقد أسعد الولايات المتحدة كثيراً أن تعلم أنه بالرغم من الآثار المستمرة لوباء مرض فيروس كورونا، والتي تؤثر علينا جميعًا كل يوم، إلا أن الآلية قد تمكنت من القيام بعملها المهم وتحقيق نتائج. وننضم إلى الآخرين في الثناء على القضاة لقدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة وتجنب التأخير الكبير في الإجراءات القضائية.

كما تود الولايات المتحدة أن تهنئ الآلية وفرنسا على إلقاء القبض مؤخرا على رجل الأعمال الرواندي، فيليسيان كابوغا، الذي أُدين بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. إن اعتقال كابوغا، بعد أن ظل طليقا لمدة ٢٦ عاما، يدل على استمرار أهمية الآلية وأهمية عملها. ونحن ندعم جهود الآلية لضمان العدالة بشأن دور كابوغا المزعوم في الأعمال المروعة التي ارتُكبت في رواندا.

كما تشكر الولايات المتحدة الآلية لتأكيدها وفاة الهارب أوغستين بيزيمانا منذ فترة طويلة. وسنواصل دعم جهود الآلية للقبض على الروانديين الستة الباقين الذين ما زالوا مطلوبين لدورهم في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. وتواصل الولايات المتحدة عرض مكافآت تصل إلى خمسة ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو تسليم أو إدانة أي من الهاربين المتبقين. ونحث بقوة جميع البلدان على التعاون الكامل مع الآلية وتقديم هؤلاء الأشخاص المطلوبين لارتكاب فظائع مروعة إلى العدالة.

كما سُررنا بأن الآلية تمكنت من عقد جلسة استماع في استئناف ملاديتش ونأمل أن تتمكن الآلية من المضي قدمًا بسرعة لأن الانتهاء من تلك القضية سيكون لحظة مهمة للضحايا. ونرحب بعمل الآلية للفصل في مسؤولية اللواء ملاديتش عن الجرائم الجسيمة التي ارتُكبت خلال الحرب.

وبالمثل تقدر الولايات المتحدة التقدم المحرز في إعادة محاكمة يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لدورهما المزعوم في الإبعاد غير القانوني والقسري لغير الصرب من كرواتيا ومن البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بإجراءات ازدراء المحكمة في قضية ماكسيميليان تورينابو وآخرين وقضيتي بيتر يويتش وفييريكا راديتا، دعونا نعيد التأكيد على أن محاولات التدخل في الشهود أو تقويض الإجراءات القضائية تشكل تهديدًا خطيراً لسيادة القانون ويجب التعامل معها بجدية. نحن نتفهم أن الوباء المستمر يعقد الأمور، لكننا نأمل أن يتم الانتهاء من هذه القضايا المستمرة في وقت مبكر من عام ٢٠٢١.

لقد أسعدتنا المشاركة في المفاوضات بشأن قرار مجلس الأمن ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، واختتام استعراض المجلس (انظر S/2020/309) لعمل المحكمة خلال العامين الماضيين، ونود أن نشكر فييت نام على إدارتها لهذا الاستعراض بمهارة. كما نود أن نرحب بتعيين رئيس القلم الجديد للآلية، السيد تامبادو. نحن على ثقة تامة بأنه سيساهم بشكل كبير في فعالية وكفاءة عمل الآلية.

بينما تواصل الآلية الإسهام في توثيق الجرائم التي تقع ضمن نطاق اختصاصها فمن المقلق للغاية سماع تقارير المدعي العام

المستمرة عن التحدي المستمر المتمثل في إنكار الإبادة الجماعية وعدم قبول الحقائق التاريخية في كل من رواندا والبوسنة .

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إنه عندما ننظر في الأمل والوعد اللذين قدمتهما اتفاقات دايتون للسلام قبل ٢٥ عامًا يتضح لنا شيء واحد. بينما لا يمكننا إعادة أولئك الذين أُزهقت أرواحهم، يمكننا السعي لتحقيق العدالة لهم ولأحبائهم والرد بقوة عندما يسعى القادة إلى تحويل مجموعات سكانية معينة إلى أكباش فداء أو إنكار الحقائق التاريخية. لقد كانت الآلية ولا تزال تمثل جزءًا هامًا من ذلك العمل، وتواصل الولايات المتحدة دعم جهودها نيابة عن الضحايا.

السيدة بادي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أولاً، نود أن نشكر القاضي كارمل أغيوس على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى التقرير السنوي الثامن للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/75/276).

منذ إنشائها حققت الآلية إنجازات ملحوظة في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير نجح مكتب المدعي العام في حصر اثنين من الهاربين المتبقين الذين أصدرت ضدهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. ونعرب عن ارتياحنا الكبير لأنه بعد ٢٦ عامًا سيواجه أحد الهاربين المتبقين العدالة وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة.

نهنئ مكتب المدعي العام على عمله الممتاز في متابعة هذه المسألة ونعرب عن تقديرنا لجميع وكالات إنفاذ القانون المشاركة في ذلك. إن احتجاز فيليسيان كابوغا هو مثال رائع لما يمكن تحقيقه عندما تعمل الدول الأعضاء والآلية معاً. وهذا يبعث بإشارة قوية في الكفاح ضد الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

لقد أحيينا في عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤. وأحيينا هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. إن إحياء هاتين المناسبتين هو تذكير قوي بالدور الأساسي الذي تؤديه الآلية في محاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

ستواصل ألمانيا دعم الآلية، سياسياً وماليا، في الوفاء بولايتها وتنفيذ رؤيتها المتمثلة في كونها مؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة للعدالة الدولية. إننا نحث الدول، ولا سيما الدول التي يُشتبه في أن يكون الهاربون من العدالة الدولية مطلقي السراح فيها، على التعاون الكامل مع الآلية لوضع حد للإفلات من العقاب.

علاوة على ذلك، نشيد بالآلية لقدرتها على مواصلة عملها بالرغم من جائحة مرض فيروس كورونا بينما تحاول ضمان الحد الأدنى من التعطيل في الجدول الزمني للمحاكمات الذي كانت قد حددته قبل اندلاع الجائحة. ويسعدنا أن الجدول الزمني للمحاكمات يظل قيد المراجعة المستمرة من قبل الرئيس.

السيد كاينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الذين تكلموا قبلي في شكر الرئيس كارمل أغيوس على إحاطاته الإعلامية المفيدة دائما وعلى جهوده المتواصلة في السعي لتحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية.

ترحب رواندا بتعيين السيد أبو بكر تامبادو رئيسا جديدا لقلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ستكون مؤهلاته وخبرته الرائعة مساهمة ثمينة في الآلية. وبوسع رئيس القلم الاعتماد على دعم رواندا الكامل.

حتى في مواجهة التحديات التي نواجهها جميعًا من مرض فيروس كورونا أثبتت الآلية قدرتها على تنفيذ ولايتها واستكمال الإجراءات الجارية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتعرب رواندا عن امتنانها للتعاون المستمر بين المحكمة وحكومة رواندا، وللقيادة القديرة للقاضي أغيوس.

لقد حددت الجمعية العامة في مقررها ٧٢/٥٥٠ يوم ٧ نيسان/أبريل يوماً دولياً للتفكّر في الإبادة الجماعية التي وقعت

في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. كل عام نجتمع في هذه القاعة لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية ضد التوتسي. إنه تذكير بأن الضحايا ما زالوا ينتظرون العدالة. يجب محاسبة كل من ارتكب الإبادة الجماعية دون استثناء.

وفي هذا الصدد ترحب رواندا باعتقال فيليسيان كابوغا مؤخرا. إننا نشيد بجهود المدعي العام للآلية وموظفيه وكل من أدوا دورًا في اعتقاله. ونرحب أيضًا بالقرار الأخير لمحكمة النقض الفرنسية بنقل قضية كابوغا إلى محكمة الآلية، فنحن نعتقد أن هذا هو المكان الذي ينبغي أن تُجرى فيه محاكمته.

إن محاكمة السيد كابوغا أمر مرغوب لصالح العدالة وذلك بالنظر إلى تقدمه في السن. وستقدم هذه المحاكمة مساهمة مهمة في المصالحة وتضميد الجراح في مجتمعنا. هذه القضية هي تذكير لجميع الجناة بأنه لا يمكنهم الاعتماد على شخصياتهم – سواء كانت بارزة أو متواضعة – للتهرب من العدالة. ففي نهاية المطاف سيتم تحميلهم جميعًا المسؤولية عما اقترفوه.

لقد أظهر القبض على كابوغا الأهمية الحيوية للتعاون السريع والفعال من الدول الأعضاء، وهي قضية تثيرها رواندا منذ عقود. للأسف، وبالرغم من هذه النجاحات، ناضل مكتب المدعي العام إلى حد كبير للحصول على التعاون المطلوب من الدول الأعضاء، مما أعاق جهود المكتب بشكل كبير.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدم مكتب المدعي العام عدة طلبات مساعدة إلى السلطات الوطنية تتعلق بالعديد من جوازات السفر المزورة أو المشتراة بشكل غير قانوني والتي حصل عليها الهاربون واستخدموها للسفر الدولي. لكن للأسف، وبالرغم من عمليات المتابعة العديدة، لم يتلق المكتب سوى القليل من المعلومات الإضافية أو لم يتلق أية معلومات إضافية للمساعدة في إحراز تقدم في هذه القضايا.

علاوة على ذلك، أرسلت رواندا أكثر من ١ ٠٠٠ لائحة اتهام إلى دول في جميع أنحاء العالم، طالبة تعاونها في اعتقال ومحاكمة الأفراد المتهمين أو إحالتهم إلى رواندا لمواجهة العدالة. استجاب عدد قليل جدا من الدول للوائح الاتهام هذه.

تود رواندا تذكير الدول الأعضاء بأن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحث الدول، ولا سيما الدول التي يُشتبه في أن الهاربين من العدالة من مرتكبي الإبادة الجماعية طلقاء فيها، على تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها من أجل التعجيل بإلقاء القبض عل باقي الهاربين وتسليمهم. وكرر مجلس الأمن تلك الدعوة في قرارات لاحقة، بما في ذلك القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠).

إن عدم تعاون الدول الأعضاء عملا بقرارات مجلس الأمن أمر غير مقبول. يتوقع المرء اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الدول الأعضاء التي لا تتقيد بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقبض على المطلوبين دوليا المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية.

تبرز مسألتان رئيسيتان في تقرير رئيس الآلية (انظر A/75/276) المقدم اليوم.

المسألة الأولى هي استمرار عدم تعاون بعض الدول الأعضاء في الجهود المبذولة لاعتقال الفارين أو محاكمتهم أو تسليمهم. تظل هذه العقبة الرئيسية التي تواجهها المحكمة. ومع ذلك فإن التعاون القضائي ضروري لضمان محاسبة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

القضية الثانية هي إنكار الإبادة الجماعية. وقد دأب مكتب المدعي العام على الإبلاغ بانتظام عن إنكار الإبادة الجماعية. وأعربت المحكمة عن قلقها البالغ في هذا الصدد ودعت إلى تركيز الاهتمام العاجل على هذه القضية. وقد قدمت رواندا في عدة مناسبات نفس هذا الطلب العاجل. وكواجب أخلاقي يجب على الجمعية العامة أن تدين بشكل قاطع جميع أشكال إنكار الإبادة الجماعية باعتبارها أمراً غير محتمل وغير مقبول على الإطلاق.

لقد أدت الجهود المبذولة لإنكار الإبادة الجماعية ضد التوتسي أو التقليل من شأنها أو تهوين أمرها إلى صرف الانتباه

عن حقائق الإبادة الجماعية. إنهم يخفون حقيقة أن أيديولوجية الإبادة الجماعية المستمرة آخذة في التعاظم، ويساعدها في ذلك الهاربون من جريمة الإبادة الجماعية والمتعاطفون معهم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما قرأناه في تقرير المدعي العام. هذا أمر غير مقبول وينبغي أن تدينه الجمعية العامة بأشد العبارات.

وأخيراً، ترحب رواندا بالجهود التي يبذلها المدعي العام للتحقيق مع الذين يتدخلون في الشهود ومحاكمتهم بهدف تقويض الحقائق الثابتة للإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي. يجب أن نتذكر جميعًا أن الآلية هي مهمة حالية تنص على أنشطة ذات أهمية كبيرة، بما في ذلك الملاحقة القضائية لمؤامرة مزعومة للتدخل في شهود محميين من أجل إلغاء الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. هذه الجهود الفاسدة والاحتيالية لإلغاء الأحكام النهائية للمحكمة الجنائية هي شكل من أشكال إنكار الإبادة الجماعية التي يجب وقفها من خلال التحقيق والملاحقة القضائية الفعالين. ونثّني على جهود الآلية في هذا الصدد.

السيد ويكرماسينغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة أن تهنئ الرئيس أغيوس على العمل الذي أنجزته الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال العام الماضي. لقد جعلت الجائحة المستمرة لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) هذا الأمر أكثر صعوبة مما كنا نتوقعه. ومع ذلك واصلت الآلية عملها المهم. ويدل هذا على أننا لا نغفل عن أهمية العدالة الدولية وأنه لا يُسمح للإفلات من العقاب بأن يسود ولا يمكن السماح بذلك. إننا نهنئ الآلية على إنجازاتها ونلاحظ التحديات المستمرة التي وردت في تقريرها الثامن (انظر A/75/276).

أود في البداية أن أكرر التزام المملكة المتحدة الراسخ بالآلية وأن أؤكد من جديد استعداد بلادي لمساعدتها حيثما أمكن ذلك في الوفاء بولايتها وتنفيذ رؤيتها المتمثلة في أن تكون منظمة صغيرة ومؤقتة وفعالة. وكجزء من هذا الالتزام، نحن فخورون بتعيين القاضي اللورد إيان بونومي ضمن قائمة القضاة في وقت سابق من هذا العام.

ونشيد بالجهود الناجحة التي بذلها مكتب المدعي العام في تحديد مكان اثنين من الهاربين الروانديين المتبقين، بما في ذلك اعتقال فيليسيان كابوغا. إن اعتقاله هو دليل آخر على أن العدالة الدولية يمكن أن تنجح بدعم من المجتمع الدولي، حتى بعد عقود من وقوع الحدث. ونلاحظ أن ستة هاربين ما زالوا طلقاء. لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام لتحديد مكان أولئك الذين ما زالوا مطلقي السراح واعتقالهم. إن مسؤوليتنا الجماعية هي ضمان العدالة للضحايا.

ونلاحظ في لاهاي جهود الآلية المبذولة للحد من حالات التأخير في المحاكمات بسبب كوفيد-١٩. ويسعدنا أن نسمع عن التقدم الذي أحرزته الآلية في قضايا ملاديتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، والتي ما زالت مستمرة بالرغم من التحديات. كما نثّني على الآلية لما تقوم يه من عمل لبناء القدرات مع المدعين العامين في غرب البلقان وعملها العام في مجال التوعية.

ومع ذلك لا يزال التعاون الإقليمي يواجه عقبات ويظل يمثل مشكلة. نكرر دعواتنا إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بتقديم الدعم وإزالة العوائق التي تحول دون التعاون الإقليمي الفعال في مجالات العدالة الواردة في الإعلان المشترك بشأن جرائم الحرب الصادر في مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عُقد في لندن عام ٢٠١٨.

هذا أمر تزداد أهميته هذا العام، حيث أننا نحيي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا واتفاق دايتون للسلام.

ومما يثير القلق البالغ أن تمجيد مجرمي الحرب مستمر من جميع الأطراف، مما يجعل المصالحة أكثر صعوبة. من غير المقبول

أن يستمر أفراد وشرائح في المجتمع في إنكار ما حدث في رواندا وغرب البلقان. ستواصل المملكة المتحدة إدانة حالات الإنكار هذه، أيا كان شكلها وأينما تحدث.

السيدة بييتش – غليمف (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

اسمحوا في البداية أن أعرض بعض المحطات الرئيسية في تعاون صربيا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بالإضافة إلى التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي. على الرغم من الظروف الحالية الناجمة عن اندلاع جائحة مرض فيروس كورونا، واصلت صربيا التعاون مع الآلية. وقد كانت نتائج تعاون صربيا مع الآلية إيجابية، كما كانت مؤشرا على التزام بلدي على أعلى مستوى بالامتثال لالتزاماته الدولية. لقد كان تعاوننا مع الآلية ناجحاً ومعترفاً به على نطاق واسع.

لقد استجابت صربيا لجميع الطلبات التي تلقتها فيما يتعلق بالوثائق والمحفوظات والشهود. لم يبقَ أي طلب للمساعدة دون استجابة، ويتم الآن الرد على أحدث الطلبات التي وردت مؤخرا. جميع الشهود الذين طلب مكتب المدعي العام وأفرقة الدفاع في الآلية إعفاءهم من الالتزامات بحفظ الأسرار بغية الإدلاء بشهاداتهم قد تم إعفاؤهم من هذه الالتزامات. وتم بالكامل احترام الشروط التي أُفرج بموجبها عن المتهمين إفراجاً مشروطاً، وتصرف المتهمون في جميع القضايا وفقًا للقرارات التي اتخذتها دوائر الآلية.

لقد أشار ممثلو صربيا في مناسبات عديدة إلى عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص الذين وجهت الآلية إليهم اتهامات. وأود في هذا السياق أن أذّكر بمبادرة بلدي الداعية إلى أن يقضي الرعايا الصرب الذين حكمت عليهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مدة عقوباتهم في صربيا. على الرغم من أنه تم اقتراح ذلك في عام ٢٠٠٩ إلا أننا لم نتلق إجابة بعد. كما أننا نشعر بالقلق على صحة بعض المتهمين أو المدانين وحصولهم على الرعاية الطبية المناسبة. نعتقد أن توفير الرعاية الصحية الكافية هو مسألة من مسائل حقوق الإنسان الأساسية.

ومع ذلك، لا يزال تعاون صربيا مع آلية تصريف الأعمال المتبقية وثيقاً وبناءً. في كانون الأول/ديسمبر الماضي حضر نائب جرائم الحرب ومساعدو المدعين في صربيا التدريب التمهيدي في لاهاي، وكانت فيه دورات بقيادة خبراء من الآلية مصممة للاستفادة من معرفتهم الواسعة وخبراتهم الغنية في هذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك يواصل المدعي العام لجرائم الحرب في بلدي طلب تقديم الآلية للوثائق اللازمة للقضايا الملموسة التي يلاحقها مكتبه، فيما يتعلق بكل مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية. وتواصل صربيا المشاركة في المشروع التدريبي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية للمدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشباب، مما يتيح لموظفي الاتصال البقاء والعمل في مكتب المدعي العام.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر أن صربيا ستواصل الامتثال الكامل لالتزاماتها في تعاونها مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شهد هذا العام اختتام الدورة الثالثة الممتدة عامين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد أجرى مجلس الأمن استعراضاً لأعمالها (انظر S/2020/309) وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وكانت النتيجة أن الاستعراض كشف عن ما نقوله منذ سنوات – وهو إن المحاكم الجنائية التي أنشأها المجلس افتقرت على مدار أكثر من ٢٥ عامًا من وجودها إلى نظام للتخطيط لإجراءاتها القانونية.

وقد أكد هذه الحقيقة خبراء من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ففي تقريره الصادر في آذار/مارس (S/2020/236)، ذكر المكتب بوضوح أن الآلية كانت مترددة في الالتزام بأطر زمنية محددة في بداية إجراءاتها القانونية وأثناءها. إن عمل سلف الآلية – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – قوض مصداقية

العدالة الجنائية الدولية برمتها. وللأسف، فقد ورثت الآلية أوجه قصور تلك الهيئة.

تم الشعور بتأثير مرض فيروس كورونا في عمل الآلية. إلا أن هذه الظروف لا تعفيها من ضرورة الامتثال لحقوق المشتبه بهم المحتجزين والضمانات الإجرائية لهم، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المساعدة الطبية المناسبة لهم وفي الوقت المناسب. نحن قلقون للغاية على صحة راتكو ملاديتش. ولسنا متأكدين من أنه يتلقى رعاية جيدة ومعاملة لائقة في مرافق الاحتجاز التابعة للآلية.

نعتقد أن صحة الجنرال قد تدهورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، ومحاموه وأقاربه قلقون. حتى القاضي نيامبي، الذي يترأس عملية الاستئناف، دعا إلى إدخاله على وجه السرعة إلى المستشفى. ومع ذلك، لم يتمكن أقاربه ومحاموه ولا أي طبيب روسي ولا صربي من الوصول إلى السيد ملاديتش. ويبدو هذا مدهشا للغاية بالمقارنة مع المعاملة التي يلقاها السيد كابوغا، الذي اعتُقل مؤخراً في فرنسا. فنظراً إلى تقدمه في السن أيد مكتب المدعي العام طلب المتهم لإجراء فحص من قبل خبير مستقل. وأعربت المحكمة بأكملها عن قلقها بشأن ما إذا كان المتهم سينجو من الرحلة الطويلة إلى أروشا. ألن يكون من الأفضل نقله إلى لاهاي؟ لسبب ما حُرم راتكو ملاديتش من ترف الفحص الطبي على أيدي أطباء مستقلين لعدة سنوات.

ندعو آلية تصريف الأعمال المتبقية إلى اتخاذ تدابير لضمان تقديم المساعدة الطبية المناسبة للمتهم، السيد ملاديتش. كما نفترض أن الآلية، على الأقل في المرحلة الأخيرة من وجودها، ستتبع خططًا شفافة لاستكمال عملها.

السيدة ديمي لابي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر فريق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على تقريره السنوي الثامن (انظر A/75/276). ونشيد بأعضائها على جهودهم لمواصلة عمل الآلية خلال هذه الأوقات العصيبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

كما نهنئ السيد تامبادو على تعيينه رئيسا لقلم الآلية. تعيد فرنسا تأكيد دعمها للآلية، وتثّني على عملها، وتؤكد مساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالمثل، تؤكد فرنسا أهمية عمل مكتب المدعي العام والسيد سيرج براميرتز، اللذين تمكن جهودهما من ذلك.

بعد ٢٠ عامًا من البحث الدؤوب عن المشتبه به، يعد اعتقال فيليسيان كابوغا في فرنسا في ١٦ آذار/مارس خطوة كبيرة إلى الأمام. وما كان يمكن اعتقاله لولا التعاون الدولي الوثيق من جانب القضاة الفرنسيين والدوليين ووكالات إنفاذ القانون والحكومات الأوروبية والآلية.

أستطيع أن أؤكد أنه في صباح يومنا هذا أذن القضاة الفرنسيون بنقل السيد كابوغا إلى لاهاي حيث سيتم تسليمه إلى سلطات الآلية. يمثل هذا فصلاً هامًا للضحايا الروانديين، وللمصالحة الوطنية في رواندا بعد الإبادة الجماعية ضد التوتسي وللعدالة الجنائية الدولية. يتحتم أن يتم تقديم آخر المشتبه فيهم المطلق سراحهم إلى العدالة وأن تتعاون الدول بشكل كامل مع الآلية بما يتفق مع التزاماتها الدولية.

فيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا السابقة، نشجب حقيقة أن تمجيد مجرمي الحرب مستمر، في جميع أنحاء المنطقة، وفي بعض الحالات يشجعه الدعم الصريح من بعض السلطات الوطنية والمحلية. لا يمكن أن تتم مصالحة دائمة دون الاعتراف بالجرائم والمسؤوليات. ندعو إلى التعاون الكامل مع الآلية.

في الختام، من المهم التأكيد على أن التطورات الأخيرة تُظهر حيوية الآلية، والتي تواصل أعمال التحقيقات وجهودها لإثبات الحقائق والمساءلة. وهذه التطورات أيضاً إيجابية بالنسبة للإنجاز التدريجي والمنظم لعمل الآلية.

السيد زيبرا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للقاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية

لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على التقرير الهام والشامل للغاية عن عمل الآلية (A/75/276). أود في البداية أن أؤكد للقاضي أغيوس والجمعية العامة أن حكومة جمهورية زمبابوي تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد ولن تفعل أي شيء يعرقل عمل الآلية بأي شكل من الأشكال.

يلاحظ وفد بلادي بقلق بالغ أن رئيس الآلية قد ذكر أن التعاون مع سلطات زمبابوي توقف إلى حد كبير، مما أدى إلى تقدم ضئيل أو معدوم في التحقيقات. من المؤسف للغاية أن يوجه التقرير اللوم إلى السلطات الزمبابوية دون الإشارة إلى تأثير تغيير قيادة فريق الآلية لتتبع الهاربين خلال الفترة قيد الاستعراض.

وأود أن أسجل أن الآلية واجهت تحديات في الإدارة وموظفيها لم يتناولها التقرير، وهي ذات صلة وثيقة بالموضوع. إن تقاعد السيد بوب ريد وتعيين السيد أكينغبولاهان أدينيران رئيسا لفريق الآلية لتتبع الهاربين قد أفضيا إلى ظهور إستراتيجية جديدة للتحقيق بخصوص بروتايس مبيرانيا. وأدى هذا التغيير إلى تخلي الآلية عن الإستراتيجية التي ساعدت في تأكيد أو رفض أكثر من ٩٥ في المائة من الخيوط التي قدمها السيد ريد إلى فريق العمل للتحقيق. لم تكن الإستراتيجية الجديدة مدعومة بعمل ملموس من جانب رئيس فريق الألية لتتبع الهاربين، وذلك لأن السيد أدينيران لم يفعل شيئًا لتعزيز التعاون مع السلطات الزمبابوية.

في غضون بضعة أشهر من تعيينه، ترك السيد أدينيران وظيفته بعد أن بذل القليل من الجهد لمواصلة المشاركة والتعاون مع السلطات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال تلك الفترة توقف مكتب المدعي العام عن الاتصال بزمبابوي تمامًا. ولا شك في أن عدم وجود قيادة مناسبة ومتسقة للآلية كان له تأثير سلبي على عمل فريق العمل المشترك الذي تم إنشاؤه لتنسيق أنشطة التحقيق والتعاون، وذلك نظرًا لضياع الكثير من الوقت الثمين.

يود وفد بلادي أن يسجل أيضًا أنه تم تنبيه رئيس فريق الآلية لتتبع الهاربين إلى وجود مقال صحفي نُشر في صحيفة نيو تايم، وهي صحيفة رواندية، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، يزعم أن أحد الهاربين البارزين لم يذكر اسمه كان يختبئ في دولة مجاورة في الجنوب الأفريقي. ومع ذلك، بدا أن رئيس فريق الآلية لتعقب الهاربين غير مهتم بالتقرير عندما طلب فريق العمل توضيحًا، ولم يقدم أبدًا أية تعليقات على النتائج التي توصل إليها.

وكما لو أن هذا التغيير في الإستراتيجية لم يكن كافيًا، فقد استقال رئيس فريق الآلية لتتبع الهاربين، السيد أدينيران، من منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بعد فترة قصيرة. وأعلن أن رئيس العمليات السابق في مكتب المدعي العام، السيد بوب ريد، سيخرج مؤقتًا من التقاعد لاستئناف مهامه السابقة. لم ترسل الآلية أي شيء إلى حكومة زمبابوي منذ ذلك الحين حول الشخص المسؤول الآن عن التحقيقات أو ما إذا كانت الإستراتيجية الجديدة التي أعلن عنها رئيس فريق الآلية لتتبع الهاربين لا تزال قيد التنفيذ.

لقد أرسلت وزارة الخارجية والتجارة الدولية في زمبابوي كل هذه المعلومات إلى مكتب المدعي العام للآلية في أروشا من خلال مذكرة دبلوماسية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠. إن وفد زمبابوي في الواقع مندهش من أن التعطيل الناجم عن هذه التغييرات خلال فترة زمنية قصيرة لكل من رئيس فريق الآلية لتتبع الهاربين وإستراتيجية التحقيق لم يرد ذكرها في التقرير المقدم اليوم إلى الجمعية العامة.

في الختام، أود أن أكرر أن حكومة جمهورية زمبابوي تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد وتلتزم بالتعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من أجل إنهاء هذه المسألة التي استمرت فترة طويلة للغاية. إن محاولة جر زمبابوي إلى تقارير المدعي العام من خلال الادعاء بعدم التعاون لأسباب مجهولة وغير مدعمة هي محاولة مؤسفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر

أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الثامن للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الوارد في الوثيقة A/75/276؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.